الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٦٧
الأربعاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٤٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/51/386)

مشروع قرار (A/51/L.19)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكاميرون لعرض مشروع القرار A/51/L.19.

السيد مباي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني، بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية، أن أعلق على التقدم المحرز في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ذلك التعاون الذي ما برح مفيدا جدا في تعزيز التنمية في أفريقيا على مدى السنين.

لقد صادفت البلدان الأفريقية على مدى السنوات الـ ٣٥ الماضية تجارب تستوقف النظر في مجال التنمية. فقد أحرز عدد من البلدان بعض التقدم في مجال النمو الاقتصادي والتنمية، لكن لا يزال يتعين على بلدان أخرى أن تجد حلولا للمشاكل الحرجة التي تواجه جهودها الإنمائية. وفي كل هذه البلدان نجد أن ترتيبات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في مختلف جوانب التنمية، قد وفرت حافزا رئيسيا. وشمل التعاون بين المنظمتين عموما المشاورات وتبادل المعلومات وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تشاور أمين عام الأمم المتحدة وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية بشأن عدد من القضايا التي تؤثر على التنمية في أفريقيا. وقد تركز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية لمنظمة الوحدة الأفريقية وعلى توفير الدعم للجماعة الاقتصادية الأفريقية. ووفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم المالي والتقني لتنظيم اجتماع لفريق خبراء أفريقي من أجل الإعداد لتوافق آراء أفريقي ومنظور وموقف مشتركين فيما يتصل بتطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

ومنذ وقت قريب، اختتم صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعا مدته أربع سنوات مع منظمة الوحدة الأفريقية، من أجل تعزيز القدرة التقنية للمنظمة في

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المجالات المتعلقة بالسكان والتنمية بغرض مساعدة الدول الأعضاء في اعتماد وتنفيذ سياسات سكانية. وازداد تطور العلاقة بين المنظمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق الجهود المشتركة المبذولة بهدف معالجة آثار النزوح السكاني القسري في منطقة البحيرات الكبرى في إطار خطة العمل التي اعتُمدت في بوجومبورا في عام ١٩٩٥.

وعلى صعيد البرامج، واصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفـــــاو) التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في تنمية البرنامج الزراعي الأفريقي المشترك. وتعمل الفاو مع منظمة الوحدة الأفريقية في إعداد وثيقة إعلامية بشأن البرنامج لمؤتمر الفاو الإقليمي التاسع عشر. ونحن نرحب بجهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبتعزيز تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا. وفي إطار بناء القدرة المؤسسية في أفريقيا، عرض اليونسكو أن يسهم في تعزيز أمانة منظمة الوحدة الأفريقية.

وما برح صندوق النقد الدولي يقدم في إطار مرافقه المختلفة وخاصة مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز، موارده المالية، إلى البلدان الأفريقية لدعم برامجها للتكيف الهيكلي. كما يقوم الصندوق بتعبئة موارد إضافية للبلدان الأفريقية، في سياق المؤتمرات المتعددة الأطراف المعنية بتنسيق المعونة، فضلا عن إعادة جدولة الديون عن طريق نادي باريس. وعلاوة على ذلك، نرحب بمشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المتعلق بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في سياق الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وفي تنفيذ برنامج عمل القاهرة. وسيساعد المشروع منظمة الوحدة الأفريقية على صياغة بروتوكول لاستراتيجية ملائمة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين مع التركيز بصفة خاصة على تنمية القطاع الخاص، وكذلك في إعداد عدد مختار من البرامج الإقليمية القوية الأثر.

وكون معظم بلدان القارة لا تزال تعاني من ضعف نموها الاقتصادي وتنميتها - مع ما يترتب على ذلك من تردي الفقر وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم وتدني الإنتاج وتدهور البيئة - أمر يجعل زيادة الالتزام بالتعاون وتكثيفه أشد إلحاحا من أي وقت مضى. وبصفة خاصة تمس الحاجة إلى التعاون في البلدان القليلة التي تعاني من شدائد سياسية. وسترحب منظمة الوحدة الأفريقية بزيادة الدعم لآليتها لمنع المنازعات وإدارتها وحلها. وبصفة خاصة هناك حاجة إلى زيادة الدعم لتنمية قدرتها فـــي مجال الدبلوماسية الوقائيـــة. وفي هذا الخصوص، نواصل الحث على دعم الأمم المتحدة لجهود المنظمة لتيسير التحول الديمقراطي السلمي في أفريقيا.

وفضلا عن ذلك، ستواصل منظمتنا التعويل على دعم الأمم المتحدة في مجال التصدي الفعال لحالات الطوارئ الناشئة عن أعمال الحرب. وبصفة خاصة نحن نعول على تعاون الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إنهاء الأعمال العدائية، ودعم جهود إعادة التأهيل، وتوفير المساعدة في معالجة قضايا اللاجئين والمشردين.

وأود أن أشدد مرة أخرى على ما لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات من أهمية لتنمية أفريقيا. إن استعراض منتصف المدة للبرنامج الذي اختتم مؤخرا يتيح للمجتمع الدولي فرصة أخرى لإيجاد حلول تصمد للزمن لمشاكل التنمية في أفريقيا. إن الاستعراض قد جعل من الواضح تماما أنه في حين يتعين على البلدان الأفريقية ذاتها أن تواصل إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، فإن هذه الجهود ستحتاج أن يتممها المجتمع الدولي بشكل فعال لكي تصبح مكاسب النمو الاقتصادي والتنمية التي أحرزتها بعض البلدان مكاسب متزايدة وباقية.

ونرى أن من الواضح، في سياق هذا الاستعراض، أنه يتعين على الأمم المتحدة أن توفر لجميع وكالاتها وأجهزتها المعنية بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات التمويل الكافي في الوقت الذي نواصل فيه مسيرتنا في النصف الثاني من البرنامج.

والديون الخارجية مسألة خطيرة بالنسبة للتنمية الأفريقية. وكل برنامج متكامل للسلع الأساسية يكون جديرا بالترحيب، ولكن من الواضح أن هذا قد لا يمثل بالضرورة الحل الوافي والنهائي لهذه المشكلة، بسبب أوجه القصور المتأصلة. ولذلك فإننا نواصل حث المجتمع الدولي على الاستمرار في البحث عن ترتيبات أفضل تراعي

مصالح الدائنين والمدينين، ولكن بتسهيلات وافية لتخفيف عبء الديون.

لقد قطعت البلدان الأفريقية شوطا بعيدا في تحرير قوانينها الاستثمارية. وهناك حاجة متزايدة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، في الوقت الذي تبذل فيه المحاولات لترسيخ البيئة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المناسبة. وفي اقتصاد عالمي متزايد العولمة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل أيضا مساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى زيادة قدرتها التنافسية، وإزالة العراقيل أمام صادراتها، ومساندة جهودها للنهوض بتنويع الصادرات.

وتكرارا لما قلته، أود التأكيد مرة أخرى على أن الحاجة إلى المساعدة الخارجية ستظل لها أهمية حرجة بالنسبة لكثير من البلدان. وستكون حيوية بالنسبة لكثير من البلدان الضعيفة من ناحية بناء القدرات وتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن يكون هناك التزام جاد من جانب المجتمع الدولي بتلبية احتياجات تلك البلدان.

وأود أن أقول في الختام إن منظمة الوحدة الأفريقية تواصل التعويل على الدعم والتعاون المتزايدين من جانب الأمم المتحدة ونحن على مشارف القرن المقبل. ونعتقد أننا سنرى باستمرار بزوغ تعاون أكثر دلالة، في ضوء الفرضية القائلة بأن التنمية الكاملة لجميع القارات والبلدان في العالم أجمع ستعود بالفائدة على الجميع، وخاصة من حيث زيادة الرخاء في البلدان المتخلفة النمو.

وأود أن أضيف أن مشروع القرار المعروض بخصوص هذه المسألة لا يزال قيد التفاوض، وسوف نطلب تأجيل البت فيه.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت إلى هذا البيان البلدان المنتسبة التالية: بلغاريا، وبولندا والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، وليتوانيا، وهنغاريا. كما أعربت أيسلندا أيضا عن تأييدها لهذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقرير الشامل والمفيد للأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (A/51/386). ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المنظمات الإقليمية الدولية تضطلع بدور متزايد الأهمية في عالم اليوم. فهي تسمح لتجمعات البلدان القريبة من بعضها أن تقيم التحديات التي تواجه منطقتها، سواء كانت في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو الأمني، وأن تسعى إلى مواجهتها. ويمكن القول أن نهج أي منظمة إقليمية إزاء أي مشكلة يمكن أن يكون فعالا بصورة خاصة بفضل قربها الجغرافي من المشكلة وتأثر فرادى أعضائها بها.

إن القرب الجغرافي يربط أوروبا بصورة وثيقة بأفريقيا، والتطورات التي تقع في أفريقيا قد تؤثر على أوروبا أكثر مما تؤثر على أية قارة أخرى. كما تربطنا تاريخيا علاقات خاصة وأواصر نعتقد أنها تفرض علينا مسؤوليات خاصة تجاه جيراننا في الجنوب. ويود الاتحاد الأوروبي الاستمرار في تنمية هذه الصلات وتشجيعها وتكثيف العلاقات مع أفريقيا في عدد من المجالات. وتعد المنظمات الإقليمية في أفريقيا، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، شركاء مثاليين للحوار والتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف. ونلاحظ أيضا الدور الهام الذي قامت به في غرب أفريقيا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخاصة جهود فريق الرصد التابع لهذه الجماعة لصون السلم والأمن في ليبريا. وفي شرق أفريقيا، نسترعي الانتباه إلى المبادرات التي تتخذها حاليا لجنة التعاون الاقتصادي لشرق أفريقيا.

ولهذا السبب يرحب الاتحاد الأوروبي بالاتصال والحوار الجاريين بانتظام مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا. ومؤخرا، وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، عقد في ويندهوك بناميبيا المؤتمر الوزاري الثاني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وقد أتاح ذلك المؤتمر فرصة لاستعراض التطورات السياسية في منطقتينا لتقييم مدى التقدم المحرز في تعاوننا المشترك، ولتحديد خططنا في المستقبل بدقة أكبر. ويعلق الاتحاد الأوروبي أيضا أعظم الأهمية على استمرار الحوار مع منظمة الوحدة الأفريقية. ونحن نتطلع إلى عقد اجتماع على مستوى وزاري مع تلك المنظمة في بداية العام المقبل. وقد بدأ بالفعل عقد اجتماعات بين الاتحاد

الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية على مستوى كبار المسؤولين.

وفي اجتماعات سابقة، شرحت منظمة الوحدة الأفريقية لنا بشيء من التفصيل أفكارها بشأن منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا. ونحن نرحب بالآلية التي أنشأتها المنظمة لهذا الغرض، ونعرب عن ثقتنا بأنها ستكون ذات قيمة بالغة في المساعدة على حسم الصراعات والتوترات. ونرحب أيضا بالامكانية التي توفرها لتمكين الدول الأفريقية من القيام بدور الريادة في قضايا قارتها، وهو ما نعتبره ضروريا. ويواصل الاتحاد الأوروبي الحوار مع منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال الهام ويدعم - تقنيا وماليا - جهود المنظمة لوضع الآلية المناسبة موضع التنفيذ.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الدور الهام للأمم المتحدة في قضايا حفظ السلام، ويذكر بشكل خاص بالمقترحات التي تقدم بها الأمين العام في "خطة للسلام". وإن الاتحاد الأوروبي لعلى اقتناع بالحاجة إلى إقامة أوثق تعاون ممكن بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونلاحظ أن المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة تسلم بالدور الخاص الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في هذا المجال.

وعندما ننظر اليوم إلى القارة الأفريقية، نرى ما يدعو إلى الأمل في المستقبل. فالديمقراطية تضرب جذورها في عدد متزايد من الدول، وثمة مناقشة صحية تجري الآن داخل فرادى البلدان حول أفضل سبيل لجعل هذه الديمقراطية ألصق بالشعب، وكيفية تشجيع الشعب على المشاركة في الحكم بصورة أكبر، وكيفية تمكينه من التأثير بصورة مباشرة على رسم مستقبله. ولمنظمة الوحدة الأفريقية دور مؤثر، بل مسؤولية تضطلع بها في تشجيع هذه المناقشة ومؤازرتها. ويتحمل المجتمع الدولي بدوره، وخاصة الأمم المتحدة، مسؤولية عن مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في هذه المهمة. ولذلك يشجع الاتحاد الأوروبي تكثيف الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذه القضايا.

ولئن كنا نهنئ أفريقيا على التقدم الملموس الذي أحرزته في جهودها لإدخال الديمقراطية على صعيد أوسع، ولمواجهة المشاكل القائمة داخل حدودها، فإن الاتحاد الأوروبي يشاطر الشواغل العميقة للأفارقة ذاتهم إزاء الأحداث الجارية في عدة أجزاء من قارتهم والاتجاهات غير الديمقراطية الملحوظة في بعض البلدان.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من واجبه أن يعرب عن معارضته للظلم وعن تأييده لتسوية الصراعات. وبالتالي توجد مناسبات نرى فيها من الضروري أن نعرب علانية - سواء هنا في الأمم المتحدة أو في المحافل الأخرى - عن قلقنا إزاء الأحداث الجارية في بعض البلدان في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وفي السنة الماضية، أعربنا عن القلق إزاء الحالة في بوروندي وليبريا والصومال والصحراء الغربية. وبعد مرور سنة على إعدام كين سارو ويوا وثمانية آخرين في نيجيريا، لا نزال نشعر بقلق عميق بسبب حالة حقوق الإنسان وتباطؤ الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في ذلك البلد. وفيما يتعلق بأنغولا، لابد لنا أن نعرب عن قلقنا إزاء بطء التقدم في تنفيذ عملية السلام.

ومع ذلك، فإن معظم ما يشغل أذهاننا هو الحالة التي تتطور بسرعة وتنذر بوقوع كارثة في منطقة البحيرات الكبرى. ومن الصعب الحصول على معلومات دقيقة وحديثة بشأن ما يحدث بالتحديد. ويبدو أنه قد حدث مؤخرا تحسن كبير في الحالة، كما يبدو أنه حدث تراجع محسوس في خطر حدوث مأساة إنسانية فظيعة كنا نخشى وقوعها كلنا قبل أسابيع قليلة. وما زال يساورنا قلق شديد نظرا لاستمرار وجود مشاكل إنسانية ضخمة تحتاج إلى معالجة في الميدان. ويجب ألا نقلل من قدر المهام المعقدة الصعبة العديدة التي تواجهها وكالات الغوث الدولية. وما زالت هناك حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية ولمساعدة اللاجئين على العودة إلى ديارهم. ويجب أن نضمن أن تكون كل مساعدة مقدمة مناسبة وكافية وفعالة، وأن تقدم في الوقت اللازم. ولتحقيق هذا الغرض، يجب علينا أن نرصد الحالة عن كثب وبصورة متواصلة. وينبغي أيضا أن نسعى لضمان التماسك والتنسيق الجيد في استجابة المجتمع الدولي لهذه الأزمة.

والاتحاد الأوروبي من جانبه قد عقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا خاصا لوزراء التنمية والمعونة الإنسانية لاستعراض الحالة. وبعد ذلك زار المنطقة الوزراء الثلاثة التابعون للاتحاد الأوروبي. وفي الأيام القليلة الماضية أعلنت اللجنة الأوروبية عن تشكيلة معونة غوثية مجموعها حوالي ٧ ملايين دولار من أجل رواندا، وزائير، وبوروندي، وتنزانيا، وأوغندا، وبذلك يبلغ اجمالي

المعونة الإنسانية التي قدمناها منذ عام ١٩٩٣ إلى منطقة البحيرات الكبرى ٧٠٠ مليون دولار تقريبا.

ولئن كانت الحاجة العاجلة هي إلى المساعدة الإنسانية، فإنه يجب ألا ننسى المشاكل السياسية الأعم وراء الأزمة الحالية، والتهديد الذي تشكله في المستقبل للسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برمتها. ولا يمكن حسم هذه المشاكل إلا من خلال إجراء الحوار المبكر والموضوعي. وفي هذا السياق، يكرر الاتحاد الأوروبي تأييده لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في المنطقة في ظل الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لكي يعالج، بنهج شامل، الأسباب الجذرية للأزمة ويكفل احترام التعهدات. والاتحاد الأوروبي؛ من خلال مبعوثه الخاص، السيد ألدو أخيليو؛ وبتنسيق وثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام، السفير كريتيان؛ وكذلك مع الرئيس جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا السابق؛ سيواصل سعيه من أجل تيسير الحل السلمي للصراعات. ونحن على استعداد للنظر في المتطلبات الإنسانية والاسهام في قوة حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن.

والاتحاد الأوروبي يدرك تماما التحدي الهائل الذي لا تزال القارة الأفريقية تواجهه في مجال التنمية الاقتصادية. وهناك بلدان كثيرة في أفريقيا تضطلع باصلاحات على نطاق واسع في سياساتها الاقتصادية ومؤسسات القطاع العام فيها. وقد بدأت هذه الاصلاحات في إنعاش النمو، وحققت تقدما كبيرا وجديرا بالثناء في قطاعات حيوية مثل الصحة، والتعليم، وتوفير الخدمات الأساسية. إلا أنه في نفس الوقت، لا يزال نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون دون مستوى الفقر. وهذا الفقر يذكرنا بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يزال من اللازم تحقيقه. ونعتقد أنه لكي يقل الفقر، يتعين على البلدان الأفريقية، بتشجيع المجتمع الدولي ودعمه، أن تحقق وتواصل معدلا مستقرا لنمو الدخل الفردي. ويجب أيضا أن تستهدف برامج التنمية كفالة حصول أفقر قطاعات السكان على أكبر نفع منها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور أساسي في تحقيق هذه الأهداف. وإطار مساعدتنا قد أقيم فعلا، فاتفاقية لومي تشكل حجر الزاوية في الجهود التي نبذلها. والمعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي، بالاضافة إلى المساعدة التي يقدمها بالقنوات الأخرى، تجعل الاتحاد أكبر مانحي المعونة في العالم اليوم. ونحن نؤكد التزامنا بالاستمرار في مساعدة البلدان النامية في أفريقيا وتوطيد تعاوننا معها لضمان رفاهتها وازدهارها في المستقبل.

ولئن كان الاتحاد الأوروبي يقدم مساعدته طواعية وعن طيب خاطر، فإنه يسلم بأن عليه مسؤولية تدعوه إلى القيام بذلك. وعلى الجانب الأفريقي بدوره أن يقبل تحمل مسؤولياته، إذا كان للتنمية أن تستدام وللازدهار أن يُكفل. وأهم شيء هو مسؤولية كل حكومة أمام شعبها عن كفالة حقوقه وحرياته الأساسية، مما يهيئ المناخ الصالح لنمو اقتصادها. وهناك أيضا المسؤوليات المتبادلة التي تقع على عاتق كل دولة إزاء الدول الأخرى وإزاء البيئة المشتركة فيما بينها. وهذه المسؤوليات تتجاوز متطلبات احترام كل دولة لسيادة الدول الأخرى. وقد اضطلعت منظمة الدول الأفريقية بدور هام في تحديد هذه المسؤوليات، وفي استكشاف السبل التي تكفل الوفاء بها، وفي المساعدة على تشكيل رؤية مشتركة لمستقبل القارة الأفريقية. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن منظمة الوحدة الأفريقية، بمساعدة المجتمع الدولي وتعاونه، وبخاصة الأمم المتحدة، ستواجه التحدي المتمثل في وجوب مساعدة أفريقيا على شق طريق الثقة والأمل في الألفية المقبلة.

السيد وانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ عام ١٩٨٨، اتخذت هذه الجمعية بانتظام قرارات تسلم فيها بالحاجة إلى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وإدراكا للدور الجوهري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الساحة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في اجتماع عقد في ياوندي بالكاميرون، من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، أكدوا من جديد على ايمانهم بذلك التعاون، مقتنعين تماما بأن هناك فرصا جديدة اليوم أمام الأمم المتحدة لكي تحقق مقاصدها الأساسية، وهي صيانة السلم والأمن الدوليين، وتحقيق قاسم مشترك أدنى من الأحوال الاجتماعية، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الرئيس بول بيا، رئيس الكاميرون، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وضح للمجتمع الدولي، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،

الصورة البازغة للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية، مطالبا منظومة الأمم المتحدة بأن تحافظ على تعاونها مع أفريقيا وتكثفه.

وإن هناك بؤر توتر في أماكن كثيرة في أفريقيا. وتشهد على ذلك المأساة الإنسانية التي تجري الآن أمام أعين المجتمع الدولي في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة في شرق زائير. ولا بد أن يساورنا القلق بصفة خاصة إزاء تلك الحالة لأنها تهدد بشدة باجتياح هذه المنطقة التي تشهد تحركات هائلة للسكان وخسائر فادحة في الأرواح، مما يولد التوترات المستمرة في علاقات حسن الجوار بين بلدان المنطقة. ويجب على المتزعمين أن يمارسوا ضبط النفس واللجوء الى الحوار بغية ضمان إرساء السلام والأمن والتفاهم بين الشعوب والدول المعنية.

ونظرا لخطورة هذه الحالة، وبناء على مبادرة الحكومة الجزائرية، عقدنا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في أديس أبابا، برئاسة الكاميرون، وعلى مستوى الوزراء، الدورة الاستثنائية الرابعة للجهاز المركزي التابع لآلية منظمة الوحدة الأفريقية المخصصة لاتقاء الصراعات وإدارتها وفضها.

وتم في تلك الدورة توجيه نداء إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن للقيام بعمل طارئ لمنع الصراعات المسلحة فهي لن تؤدي إلا إلى إجهاض جميع الجهود الانمائية.

وبلدي يشكر كندا على اشتراكها التلقائي في التصدي لهذا الوضع المأساوي، كما يشكر المنظمات الانسانية على سخائها. ولكننا نود أيضا أن نعرب عن استيائنا من الخلاف الذي ثار في الأيام القليلة الماضية حول ولاية القوة المتعددة الجنسيات التي هي موضوع قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦)، وحول تشكيل القوة وموعد ارسالها، بينما تضيع آلاف الأرواح البشرية أو تتعرض للخطر بسبب الافتقار إلى المساعدة. وإنني لأتساءل ألا توجد حدود للكلام البليغ والخطب الرنانة؟ لا بد من التسليم بما يقوله وفد بلدي، وهو أن أفريقيا، في غياب السلام والأمن، لن تتمكن من مواجهة تحديات الألفية الثالثة.

ومن المؤسف أنه في كل حالة من هذه الحالات لا يكون الإعلان عن الاستعداد للتعاون مشفوعا دائما بعمل فعلي. والرغبة في سد هذا الفراغ هي التي دعتنا إلى النظر في مشروع القرار A/51/L.19 الذي يعبر بكل بلاغة عن الحاجة إلى تعزيز التعاون والعمل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وأحد المجالات التي يعد فيها التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية عاجلا وضروريا بصفة خاصة، هو التعاون الموجه نحو الانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وقد أكدت الجمعية العامة دوما على الحاجة العاجلة إلى تعزيز التعاون الدولي بغرض التوصل إلى حل دائم لمشاكل الديون الخارجية في البلدان النامية عموما، وبلدان أفريقيا خصوصا. لقد وصلت خدمة الديون في أفريقيا الآن إلى أبعاد مثيرة للجزع، وغدت تشكل أحد العوائق الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قارتنا. وفي مواجهة أوضاع متزايدة الصعوبة فيما يتعلق بالحصول على الموارد، دخلت معظم البلدان الأفريقية في برامج للتكيف الهيكلي، ولكن هذه البرامج لن تكفي على المدى البعيد.

وبغية علاج هذ الخلل، أطلق الأمين العام، بطرس بطرس غالي، ابن أفريقيا البار، يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا. ونحن نتكلم من هذا المحفل لتوعية البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بالحاجة إلى دعم المبادرة ودعم نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي جرى في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وعلى المجتمع الدولي الآن أن ينفذ تلك النتائج، بغية تحقيق التنمية المتناسقة في عالمنا المترابط.

ولا بد من التذكير بأن أحد الاهتمامات الرئيسية لرؤساء دول وحكومات أفريقيا هو تعزيز التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، في سياق إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وهم يدعون المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية، إلى دعم برامج التكامل والتعاون الاقتصاديين

في إطار الأولويات التي تحددها الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية.

ولا يزال التكامل الأفريقي ضرورة حتمية لضمان بقاء الدول الأفريقية على ساحة دولية أصبحت تتسم بتزايد التجمعات الإقليمية النابعة من عولمة التحديات التي يلزم مواجهتها. ولا يمكن لوفد بنن أن يؤكد بما فيه الكفاية على الحاجة، التي يعبر عنها مشروع القرار، إلى كفالة التمثيل الفعال والعادل والمنصف لأفريقيا في مختلف المستويات والدرجات في منظومة الأمم المتحدة.

ختاما، أود أن أعرب عن أملي في أن تُجمع كل الوفود الممثلة في جمعيتنا على أن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار A/51/L.19 الذي يعبر عن طموحات شعوب أفريقيا ويعكس الرغبات السياسية الجماعية لقادتها.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية قد ازداد أهمية في السنوات الأخيرة، وبرهن على أنه مفيد للغاية في تحقيق الأهداف المشتركة بين المنظمتين.

وقد اتضح ذلك على وجه الخصوص في مجال منع المنازعات وحفظ السلام. فمنذ انشاء الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها، أصبح التعاون بين المنظمتين ينمو ويتعزز باطراد بفضل الدور الأساسي الذي يؤديه الجهاز المركزي في أفريقيا، والاهتمام المتزايد الذي توليه الأمم المتحدة الآن لإسهام المنظمات والترتيبات الإقليمية في صيانة السلام. ويجدر التشديد هنا على أن العمل المشترك الذي تضطلع به المنظمتان سيكون أكثر فعالية إذا توفرت لجهاز منظمة الوحدة الأفريقية الموارد اللازمة لتأدية مهمته.

وفي العام الماضي، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عن تحسين القدرة على منع المنازعات وصيانة السلام في أفريقيا. والتوصيات الواردة في تقريره تعبر عن رغبة صادقة في تعزيز التعاون بين المنظمتين.

والمقترحات الداعية إلى وضع نظام الترتيبات الاحتياطية داخل إطار من الشراكة، جديرة بأن تدرس بتعمق بغية تسهيل مشاركة البلدان الأفريقية في عمليات حفظ السلام. وهنا، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم إسهاما قيما من خلال جملة أمور منها تدريب الأفراد المختارين للعمل في هذا النظام.

كما أن دعم الأمم المتحدة يفيد كثيرا في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على منع المنازعات. وهو موضوع ذو أولوية يوليه الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية اهتماما خاصا. ذلك أن تزعزع الوضع الأمني في عدة مناطق من القارة يجعل من العمل الوقائي محط الاهتمام الرئيسي في الجهود التي تبذلها أفريقيا في مجال صيانة السلام. ومنظمة الوحدة الأفريقية تعمل جاهدة من أجل إيجاد نظام للوقاية يعتمد على توفر المعلومات التي تتيح متابعة أفضل لتطورات الأوضاع التي تلوح فيها نذر الأزمات.

ونود أن نؤكد هنا على أن منع النزاعات لا يقتصر على الجوانب الأمنية وحدها؛ بل ينبغي أن يشمل كل الجوانب الإنمائية. ومن الأساسي إذن أن يكون التعاون بين المنظمتين قائما على الوقاية بكل أبعادها.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق الوقاية نفسه، فإن البلدان التي دمرت مؤسساتها وهياكلها الأساسية بفعل حروب داخلية طال أمدها، تحتاج الآن من المجتمع الدولي إلى مزيد من المساعدة، لإعانتها على إعادة بناء اقتصاداتها وتحسين ظروف معيشة شعوبها، لأنه بدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة فإن التوترات الداخلية ستظل تهدد على الدوام استقرار هذه البلدان.

وعلى مستوى آخر، فإن مشكلة اللاجئين والمشردين، التي هي مصدر دائم للتوتر وعدم الاستقرار، يجب أن تولى الانتباه والاهتمام اللذين تستحقهما. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، لمساعدة اللاجئين وإيجاد حلول لحالتهم التعيسة.

وهنا، نؤكد الحاجة إلى عقد مؤتمر إقليمي تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لدراسة جميع مشاكل منطقة البحيرات الكبرى واعتماد نهج شامل لحلها.

إن التعاون بين المنظمتين أساسي أيضا في مجال التنمية، في وقت تواجه فيه أفريقيا مختلف المشاكل التي تعرقل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

منذ عام ١٩٩١، والمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا تتناقص، والاستثمارات الأجنبية المباشرة تظل ضعيفة في سياق دولي صعب للغاية يتسم بمنافسة تجارية ضارية زادت اتفاقات أوروغواي من وطأتها على البلدان الأفريقية. وفضلا عن ذلك، فإن عبء الدين لا تزال تنوء به اقتصادات تلك البلدان، ولا يزال يواصل عرقلة سياساتها الإنمائية.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أرحب بالاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي مؤخرا خلال عمل اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ومن الجدير بالذكر أن البرنامج الجديد، الذي اعتمد بالقرار ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، من بين أولوياته:

"تحول الاقتصادات الأفريقية، وتكاملها وتنوعها ونموها بشكل متسارع، بغية تعزيزها في إطار الاقتصاد العالمي، والتقليل من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية، وزيادة ديناميتها، وصيغ عملية التنمية بطابع داخلي، وتعزيز الاعتماد على الذات." (القرار ١٥١/٤٦، المرفق، ثانيا، الفقرة ٦)

ونحن نؤكد هنا أن التزامات المجتمع الدولي بتحقيق تلك الأهداف ينبغي أن تفهم على أنها تعني أن التنمية الأفريقية هي أولا مسؤولية البلدان الأفريقية نفسها، وأن دعم المجتمع الدولي ينبغي أن يكون دافعا لجهود تلك البلدان. وهذه البلدان قامت في السنوات الأخيرة بإدخال إصلاحات كبرى في الإدارة الاقتصادية بدأت تؤتي الآن ثمارها. ونحن نعتقد أن تلك الجهود تستحق التشجيع، وبخاصة عن طريق تعبئة الموارد، وتخفيف الدين، والتنويع الاقتصادي وإسراع عملية التنفيذ الخاصة بالجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أرحب بمبادرة الأمين العام الخاصة بالتنمية الأفريقية، التي تعد أداة قيّمة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويجب على المجتمع الدولي أن يعبئ جهوده لضمان نجاح تلك المبادرة.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا الاقتراح الذي طرحه الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس، ونادى فيه بفكرة اعتماد خطة اقتصادية واجتماعية عالمية ترمي إلى ضمان النمو الأفريقي على أسس سليمة ودائمة، ومساعدة قارتنا على تدارك نواقصها، وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وكفالة ظروف معيشية كريمة لجميع الشعوب في أفريقيا. وتلك الخطة تسعى إلى تعزيز القدرات الأفريقية بتعبئة الموارد المالية، وبزيادة المساعدة التقنية وتعزيز التصنيع عن طريق المشاركة، والاستثمار المباشر والتجارة وبإيجاد حل لمشكلة الديون. ونحن نعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية سيكون ذا فائدة عظيمة في هذا المضمار.

في الختام، أود أن أحيي الأمينين العامين للمنظمتين، اللذين عززا باستمرار ذلك التعاون منذ الاتفاق على إقامته في عام ١٩٦٥، وأرحب بجهودهما لتحسين الآلية الخاصة بالتنسيق والتشاور بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

السيدة ليونسي - كاريل (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أخاطب الجمعية بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وبلدي سانت لوسيا.

نحن نود أن نثني على منظمة الوحدة الأفريقية للقيادة التي وفرتها في مواجهة العديد من التحديات التي تواجه القارة، وبخاصة في مجالات السلم والأمن والتنمية. وذلك النهج هو بالتأكيد ما تصوره مؤسسو الأمم المتحدة عندما أدرجوا في الميثاق مبادئ تحكم أنشطة الترتيبات الإقليمية وتقيم إطارا للتعاون بين تلك الهيئات والأمم المتحدة.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن منظمة الوحدة الأفريقية تقوم فعلا بالدور الهام المتوخى للمنظمة الإقليمية في صيانة السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز مقاصد وأهداف الأمم المتحدة. وهي تفعل هذا بما يتفق اتفاقا تاما مع أحكام الميثاق وقرار الجمعية العامة ٥٧/٤٩.

وفي احتفال هذا العام بيوم أفريقيا، ذكّر رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بالخطوات الهائلة التي خطتها منظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها عام ١٩٦٣. فتصدرها للكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري لم يعد بالفائدة على شعوب أفريقيا وحدها بل على البشرية جمعاء.

واليوم، تتناول منظمة الوحدة الأفريقية مسائل التنمية ومنع المنازعات وإدارتها وتسويتها بنفس الالتزام والعزيمة اللذين كفلا نجاحها في حالات كفاحها السابقة.

والجماعة الكاريبية ترحب بتقرير الأمين العام (A/51/386) الذي يبرز التعاون الواسع النطاق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية خلال فترة الاستعراض. ويسرنا أن الحوار ظل قائما على أعلى المستويات، ونرحب بتنفيذ آليات التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إننا نؤيد تطوير وتعزيز آليات منع المنازعات وإدارتها وتسويتها، ونحث على تقديم التعاون الكامل والتأييد من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لهذه المبادرات الهامة.

إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى تثير القلق البالغ لدينا جميعا. وقد رحبنا بالدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام والأمن والاستقرار في تلك المنطقة، وهي مبادرة تقوم منظمة الوحدة الأفريقية فيها بدور رئيسي.

إننا نؤيد الجهد المبذول لمواجهة مشكلة اللاجئين واحتياجات إعادة التأهيل الهائلة في تلك المنطقة، ونشجع المجتمع الدولي على بذل كل جهد ممكن لضمان التوصل إلى حل دائم للمأساة الانسانية التي شهدتها تلك المنطقة.

ونحن ندرك إدراكا تاما جهود الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية في التوصل إلى حلول كافية لمشاكل الدين وتدفقات الموارد إلى المنطقة. ونوافق على أن لمسألة التنمية أهمية حاسمة وأنها يجب أن تعالج بإحساس بأهمية الاستعجال. وفي هذا السياق، نعتبر أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات مبادرة ذات أهمية حيوية ويجب أن تولى الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

فهذه المبادرة، التي تسعى إلى الوفاء بشواغل التنمية الأساسية في أفريقيا، يجب أن تولى أهمية عالية على جدول أعمال الأمم المتحدة، وينبغي أن تستفيد من برنامج التعاون الجاري بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وفي مجال التنمية، نلاحظ أيضا بالتقدير التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، الذي من شأنه أن يعزز هدف النهوض بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

إن العمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وسائر البرامج والوكالات الناشطة في المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الأساسية المشار إليها في التقرير، عمل له أهمية حيوية في الجهود الرامية إلى تحسين نوعية الحياة في تلك القارة.

إننا نحث الأمانة العامة للأمم المتحدة وجميع تلك الوكالات والبرامج على أن تعزز وتعمق أنشطتها في أفريقيا ونشجعها على مواصلة التعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية بغية تعزيز إمكانيات التقدم في مهامها في المنطقة.

وستواصل الجماعة الكاريبية دعمها للتعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذه الجهود وفي الجهود الأخرى التي ترمي إلى تعزيز هدف السلم والأمن والتنمية في أفريقيا، وستؤيد من جانبها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.19.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ويلموت (غانا).

السيد رانتاو (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد نظرت الجمعية العامة هذا الموضوع لأول مرة منذ زمن يرجع إلى عام ١٩٦٥، وعلى مر السنين اكتسى الموضوع أهمية متزايدة. وبالرغم من جميع النوايا الحسنة والإعلانات الصادرة من جانب المجتمع الدولي، فإن النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية لا يزال منخفضا، ومعدلات التبادل التجاري آخذة في التردي، كما أن عبء الدين مستمر ثقيلا بلا نقصان.

وعلى الرغم من أن القارة الأفريقية تحرز تقدما جديرا بالثناء في سعيها لمواصلة توطيد الحرية والديمقراطية، فإنها لا تزال تنوء بمشاكل عديدة قد لا تتمكن البلدان الأفريقية بمفردها من حسمها.

لذلك يسعد وفد بلدي أن يلاحظ في تقرير الأمين العام (A/51/386) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أن منظومة الأمم المتحدة تضطلع، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، بطائفة شاملة من الأنشطة التي تعكس اتجاها تدريجيا صوب بلوغ هدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

والشراكة المتزايدة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تطور جدير بالثناء، ونعتقد أنه سيسهم إسهاما إيجابيا في تعزيز القدرة المؤسسية والعملية لمنظمة الوحدة الأفريقية في جميع الميادين.

ووفد بلدي يبدي اهتماما خاصا بآلية منع الصراعات وإدارتها وحسمها، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي لا تزال وليدة ومن ثم لا تزال تمر بمتاعب التسنين.

ويرى وفد بلدي أن تعزيز آلية منع الصراعات وإدارتها وحسمها شرط أساسي إذا ما أرادت منظمة الوحدة الأفريقية أن تتصدى على نحو فعال للمشاكل القائمة حاليا أو التي قد تنشأ في أفريقيا، مثال ذلك الحالات القائمة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي الصومال، وليبريا، والسودان، وأنغولا.

كذلك فإن جهود آلية منظمة الوحدة الأفريقية في ميدان الدبلوماسية الوقائية تحتاج إلى دعم ومساعدة من جانب المجتمع الدولي لوضع نظام للإنذار المبكر يتيح التنبؤ بحالات الصراع قبل اشتعالها فيتسنى بالتالي منع وقوعها. وهذا الدعم قد يأخذ شكل المساعدة التقنية وتدريب الأفراد وتنمية قدرات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على المشاركة في عمليات صون السلام، وكذلك مساندة جهود المنظمة في تيسير وتشجيع التحول السلمي إلى الحكم الديمقراطي في أفريقيا.

إن السلم والاستقرار شرطان أساسيان لنجاح أية مبادرة للتنمية الاقتصادية. ولا يزال قدر كبير من الموارد يوجه لحسم الصراعات وللمساعدة الإنسانية. وقد أدى هذا إلى إنفاق موارد كان يمكن تحويلها لولا ذلك لتحقيق الأمن الغذائي وإقامة البنَى التحتية وبلوغ التنمية المستدامة.

ولا تزال دول كثيرة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية مفتقرة إلى مصادر المعلومات الكافية شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية. لذلك يحث وفد بلدي منظومة الأمم المتحدة على تعزيز القدرات المؤسسية والعملية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مجالات البحث وجمع المعلومات والتحليل والنشر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء أن البت في مشروع القرار A/51/L.19 سيتم في موعد لاحق سيعلن عنه.

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/51/265 و Add.1)

مشروع القرار (A/51/L.7/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لتعرض مشروع القرار A/51/L.7/Rev.1.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ بإخلاص السيد غزالي إسماعيل بمناسبة انتخابه لمنصبه الرفيع، رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. أود أيضا أن أعرب عن ثقتي في أن عمل هذه الدورة تحت قيادته سيتوج بالنجاح.

وبوصفي أمثل الدولة التي تترأس منظمة التعاون الاقتصادي، فإنني أرى أن من دواعي الشرف العظيم لي أن أخاطب هذا المحفل بشأن بند من بنود جدول الأعمال يكتسي أهمية حيوية لبلدي، تركمانستان، وللدول الأخرى الأعضاء في تلك المنظمة.

إن منظمة التعاون الاقتصادي هي مجموعة إقليمية من الدول التي تسعى بشكل جماعي الى تحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي لدولها الأعضاء العشر. وهي تقع في منطقة تتجاوز مساحتها ٧ ملايين كيلومتر مربع، ويبلغ إجمالي تعداد سكانها أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة. وفي هذه المنطقة التي تمتلك ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية، تمثل المنظمة محفلا أساسيا للنهوض بالتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بين الشعوب، ولضمان اتصال الهياكل الأساسية فيما بين الجمهوريات المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي السابق في آسيا الوسطى والقوقاز وبقية العالم وذلك عن طريق شبكة الطرق البرية والبحرية والجوية التي تمر عبر البلدان المجاورة: أفغانستان وجمهورية إيران الاسلامية وباكستان وتركيا.

وبعد أن تم توسيع عضوية المنظمة من ثلاث دول الى ١٠ دول أعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بذلت المنظمة جهودا جادة لوضع خطط شاملة وطويلة المدى لتوسيع نطاق التعاون بين دولها الأعضاء. وفي عام ١٩٩٣، اعتمدت وثيقتان رئيسيتان تحددان أهداف المنظمة حتى عام ٢٠٠٠، وهما: خطة عمل كويتا، وإعلان اسطنبول. وفي نفس تلك السنة قامت المنظمة لدى اجتماعها في ألماتي بالنظر في مشروع لتطوير قطاع النقل واعتمدته، وتنفيذه جار الآن على قدم وساق. وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٦، أقر اجتماع القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في تلك المنظمة المعقود في أشغابات استراتيجية للتعاون الاقتصادي سيبدأ تنفيذها في العام المقبل. كما أقرت تلك القمة عددا من الوثائق الرامية الى إعادة تنظيم وهيكلة المنظمة لجعلها تتكيف مع الواقع الاقتصادي والسياسي الجديد للمنطقة وللعالم ككل. وكمتابعة لجهود القمة الثالثة التي كانت المنظمة قد عقدتها في إسلام أباد لإنشاء مؤسسات التعاون الإقليمي، اعتمدت قمة أشغابات قرارات لمواصلة عملية إعادة هيكلة المنظمة.

وفي هذه الفترة الحاسمة من تطورها، استطاعت منظمة التعاون الاقتصادي أن تعزز مكانتها الدولية وتوسع نطاقها، ومما ساعدها في ذلك الى حد كبير التعاون الأفضل الذي أقامته مع المنظمات الدولية. وبعد أن اتخذت الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ القرار ٢/٤٨ منحت المنظمة مركز مراقب في الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، والمنظمة تتعاون بشكل ثابت ووثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تنفيذ برامجها الاجتماعية والاقتصادية. وقد أقمنا تعاونا، وأصبحنا نضطلع بمشاريع مشتركة، مع العديد من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. كما أن المنظمة تولت تنظيم ثلاثة مؤتمرات مشتركة هامة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأربع حلقات عمل مشتركة مع اليونيسيف، وعدة أنشطة مفيدة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. واقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا لتقديم المساعدة في تنفيذ خطة المنظمة لمراقبة المخدرات، وهو الآن بصدد إعداد دراسة عن إدارة الاقتصاد الكلي ستكون هامة للدول الأعضاء في تلك المنظمة. وستساعدنا هذه الدراسة في تنسيق التعاون بقدر أكبر من الفعالية لتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي لشعوب المنطقة.

ونظرا للاتجاه المتنامي الى زيادة التعاون الأقاليمي، تعقد منظمة التعاون الاقتصادي مشاورات نشطة ومنتظمة مع المنظمات الآسيوية دون الإقليمية، وذلك بمساعدة وتنسيق من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

والمحيط الهادئ. وترد تفاصيل هذا العمل المشترك بين المنظمة ووكالات الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام (A/51/265 و Add.1) المقدم الى هذه الدورة للجمعية العامة في إطار البند ٢٦ من جدول الأعمال. وفي السنوات الأخيرة، وصل التعاون بين المنظمة ووكالات منظومة الأمم المتحدة الى مستوى نوعي جديد مما يقتضي وضع استراتيجية شاملة للتعاون. ونحن نعتبر هذه المهمة الخطوة التالية صوب تعميق التفاعل بيننا.

ويعبر مشروع القرار المعروض عليكم والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي"، الذي تشترك تركمانستان في تقديمه، عن الاتجاهات والأهداف الأساسية للتعاون بين منظمتينا، وهو سيتيح دونما شك زخما هاما للمزيد من التفاعل. لذلك، أطلب الى جميع الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار هذا وتعتمده بتوافق الآراء.

وختاما، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، ومن خلاله لوكالات الأمم المتحدة المخصصة وبرامجها التي تحظى منظمتنا بالتعاون معها، ولرؤساء تلك الوكالات والبرامج.

كما أعرب عن الأمل في أن يتطور تعاوننا بشكل دينامي وأن يتضمن في المستقبل المزيد من الاتصال بين أمانتينا العامتين، وأتمنى كل نجاح وتوفيق للجمعية العامة في عمل هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.7/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.7/Rev.1 (القرار ٥١/٢١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

مشروع القرار (A/51/L.23)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية ليعرض مشروع القرار A/51/L.23.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): أتيح للجمعية العامة في عدد من الدورات السابقة أن تنظر في مسألة استخدام بعض الدول المتقدمة لتدابير اقتصادية قسرية ضد البلدان النامية، لإثنائها عما تتخذه من قرارات سيادية، أو لإكراهها على انتهاج سياسات معينة لا تتفق مع قناعاتها وخياراتها. واتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات التي أعربت فيها عما يساورها من قلق بالغ تجاه ما ترتبه هذه التدابير الاقتصادية القسرية من آثار ضارة على اقتصاد البلدان النامية وجهودها الإنمائية، ولم تخلفه تلك التدابير من آثار سلبية على التعاون الاقتصادي الدولي، والجهود المبذولة على نطاق العالم للتحرك نحو إقامة نظام تجاري مفتوح غير تمييزي. واستهدفت الجمعية العامة بمجمل هذه القرارات مناشدة المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على استخدام التدابير القسرية ضد البلدان النامية، وأن تمتنع البلدان المتقدمة عن ممارسة القسر السياسي لإحداث تغييرات في النظام الاقتصادي أو الاجتماعي، وفي السياسات الداخلية أو الخارجية للبلدان الأخرى. وأن تمتنع البلدان المتقدمة عن التهديد بفرض قيود تجارية ومالية، وعمليات حصار وحظر، وغير ذلك من الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها على البلدان النامية، لما في ذلك من مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية الجماعية والثنائية.

وكان من المأمول بعد هذه القرارات أن تتوقف الدول المتقدمة عن ممارسة التدابير الاقتصادية القسرية، إلا أنها استمرت في هذه الممارسة، ووسعت من حجمها ونطاقها، حتى خرجت علينا الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا ببدعة لم تسبقها اليها دولة من قبل. إذ أصدرت هذا العام (١٩٩٦) قوانين تعاقب الشركات الأجنبية،

أي الشركات غير الأمريكية، التي تقوم بتوفير استثمارات جديدة تزيد قيمتها على ٤٠ مليون دولار لتطوير الموارد النفطية والغازية في كل من الجماهيرية وإيران.

ولقد أحدثت هذه القوانين - وكان يجب أن تُحدث منذ أن كانت مشاريع وحتى الآن، موجة عالمية من الدهشة وردود الفعل المستنكرة والرافضة لها، لأنها، ببساطة، تتعارض مع المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، وتنتهك مبادئ القانون الدولي، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وتضع العراقيل أمام الجهود الدولية الرامية الى تحرير التجارة العالمية، وتلحق أضرارا بالغة باقتصاد البلدان النامية وخطط التنمية فيها، بل أن هذه الأضرار امتدت لتصيب مصالح جوهرية لكثير من البلدان المتقدمة. وفوق ذلك كله فإن هذه القوانين تعكس أنانية مفرطة لدى الإدارة الأمريكية، التي بعد أن أمنت مصالحها الاقتصادية بعد حرب الخليج، أرادت أن تحرم دولا غربية ودولا أخرى مما تبقى من أسواق هامة في منطقة الشرق الأوسط، وليس من العسير إدراك ما شاب هذه القوانين من مغالطات واضحة بالنسبة لمبرراتها.

أما مبعث الدهشة التي أثارتها هذه القوانين، فلأنها صدرت في بلد تفرض عليه التزاماته الدولية التقيد بأحكام القانون الدولي، وألا يخل بأي التزام من هذه الالتزامات. ولكن، للأسف يبدو أننا في حاجة الى التذكير بأن هذه القوانين التي سنتها الولايات المتحدة تتعارض تماما مع مبدأ إقليمية القوانين وشخصيتها عندما يمتد أثرها الى خارج الولاية الإقليمية لتلك الدولة، وما من أحد هنا يعترض على ما تسنه الدولة من قوانين، وحقها في أن تُخضع لهذه القوانين جميع سكانها، سواء في ذلك رعاياها أو الأجانب. إلا أن حق الدولة في التشريع تحيط به بعض القيود، شأنه في ذلك شأن بقية حقوقها الأخرى، فليس للدولة أن تصدر تشريعا فيه إخلال بقاعدة من قواعد القانون الدولي العام أو التزام من التزاماتها الدولية. والقوانين التي سنتها الولايات المتحدة الأمريكية فيها إخلال بقواعد القانون الدولي العام وفيها إخلال بالتزام دولي.

فإصدار هذه القوانين المدمرة للتنمية في عدد من الدول، فيه اعتداء على حق احترام الكيان المادي للدولة، وهو حق يقتضي عدم الوقوف في سبيل تقدم الدولة ونموها الاقتصادي، سواء كان ذلك بالتدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لمنعها من زيادة مواردها أو للحيلولة دون تنفيذ مشروعاتها الحيوية، أو بإقامة العقبات في سبيل تجارتها، كقفل الأسواق الدولية في وجهها. وليس من العسير إدراك مدى الأضرار التي تلحقها هذه القوانين ببلد كالجماهيرية يبذل جهودا مكثفة من أجل تنمية موارده البشرية والمادية.

ولقد أتت ردود الفعل المستنكرة الرافضة لهذه القوانين من أنحاء متفرقة من العالم، من بينها جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، واستراليا، وروسيا، وكندا، والشركات الأوروبية ذات المصالح في المنطقة العربية، بل أن الشركات الأمريكية نفسها استنكرت مثل هذه القوانين واعتبرتها ذات أثر سلبي عليها وبالتالي على الشعب الأمريكي.

وأقرأ لكم ما نشر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في صحيفة "وول ستريت جورنال":

"وتقليديا استخدمت الولايات المتحدة العقوبات التجارية لكي تضغط على الدول التي تعتبرها خارجة عن القانون. ومنذ عام ١٩٤١، قامت أمريكا، إما لوحدها أو بالتنسيق مع آخرين، باستخدام تلك العقوبات بما يزيد على ٧٠ مرة. وبالرغم من شعبية اتباع هذه السياسة، فإن النجاح الذي حققته العقوبات كان محدودا في أغلبية المرات. وبسبب الشعور بالإحباط، لعدم فاعلية العقوبات المباشرة، يقوم الكونغرس الأمريكي بسكب المزيد من الوقود على النار، بمنحه البيت الأبيض سلاحا اقتصاديا آخر يُدعى العقوبات الثانوية وهو يمد من صلاحية القانون الأمريكي ليطول شركات أجنبية تتعامل مع الدول المستهدفة. وإمكانية استخدام هذه المناورة - التي يدعوها البعض بمناورة الضغط - قد أغضبت الأصدقاء، وأثارت حديثا عن الرد بالمثل. والضرر الاقتصادي الذي قد تسببه هذه المناورات على علاقاتنا التجارية قد يعود، في النهاية، بالضرر على تجارة الولايات المتحدة ومواطن العمل فيها.

وتمضي الصحيفة الى قولها:

"وشريكانا في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) في الشمال والجنوب، يعتبران مثل هذه المقاطعة الثانوية تدخلا في سيادتهما. والأوروبيون يرون أن تنمر أمريكا على حلفائها، كوسيلة للتعامل مع الأنظمة الخارجة عن القانون في نظرها، إنما هو قصر نظر.

"ونحن نعتقد أنه يجب على الولايات المتحدة أن تتجنب استخدام أسلحة مثل المقاطعة الثانوية لتحقيق أغراض في السياسة الخارجية".

كما أشارت الى الأخطار التي يمكن أن تجلبها مثل هذه السياسات بعض الصحف الرائدة مثل الـ "فايننشال تايمز" التي قالت في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦:

"يتوجب على الحكومات الأخرى تذكير الولايات المتحدة، بقوة، بحقيقة يبدو أن مشرعيها قد غفلوا عنها، وهي أنها جزء من اقتصاد عالمي متكامل، يعتمد ازدهارها عليه اعتمادا متزايدا. فإذا كانت تصر على أن تلعب دور راعي البقر الوحيد، فإنها بذلك إنما توجه دعوة الى اتخاذ اجراءات انتقامية ضد مصالحها التجارية في الخارج. وفي النهاية، فإنها سوف تنسف القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وهذه القوانين تعمل في صالح جميع الدول، والولايات المتحدة ليست مستثناة منها."

كما نشرت الـ "نيويورك تايمز" في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ ما يلي:

"حتى عند تطبيقها نيابة عن قضية أخرى هامة، فإن المقاطعة الثانوية تعتدي على سيادة أكثر حلفاء أمريكا المقربين، وتدعو الى اتخاذ اجراءات انتقامية، وقد تشكل انتهاكا للمعاهدات التجارية الدولية. وأشكال التجارة اليوم تتضمن دولا عديدة.

"ولكي تكون العقوبات الاقتصادية فعالة الى أقصى الحدود، يجب أن تُفرض دوليا، ولكن الطريقة لتحقيق عمل متناسق هي الإقناع الدبلوماسي، وليس سن الكونغرس لقوانين تمتد الى خارج البلاد. إن دور القيادة العالمي يتطلب شجاعة أخلاقية وبعد رؤية، والولايات المتحدة يمكنها أن تلعب هذا الدور عن طريق القدوة، وهي ليست بحاجة الى اللجوء الى التنمر على أصدقائها".

هذه الأقوال نشرت في الصحف الأمريكية والبريطانية الحليفة.

وعبرت حركة عدم الانحياز في البيان الذي أصدرته بتاريخ ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٦ عن قلقها، لسن ما عرف بقانون داماتو ضد الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية، وقالت الحركة في بيانها ما يلي:

"تُعبِّر الحركة عن قناعتها بأن التشريع سالف الذكر مخالف للقانون الدولي، وللقواعد والمبادئ التي تحكم علاقات الصداقة السلمية بين الشعوب. وإن سن القانون انتهاك واضح للسيادة الثابتة لكل الدول، إذ أنه يحاول فرض قانون الولايات المتحدة على المجتمع الدولي خارج ولايتها الإقليمية. وتظل بلدان عدم الانحياز مصممة على رفضها لإجراءات لها هذه الطبيعة ضد أي عضو من أعضائها، على نحو ما أكده رؤساء الدول والحكومات في قمتهم الحادية عشرة التي انعقدت في قرطاجنة بكولومبيا".

كما أكدت المناقشة العامة التي جرت في هذه القاعة هذه السنة رفض المجتمع الدولي للقوانين التي أصدرتها الولايات المتحدة، وعبَّر رؤساء وفود عن وجهة نظرهم في تلك القوانين بصراحة قاطعة. ومن بين هؤلاء رئيس وزراء ماليزيا الذي قال في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ما يلي:

"حتى حينما يُطلب إلينا الإذعان لقواعد "الغات" ومنظمة التجارة العالمية، نجد أن بلدا واحدا يقوض بشكل صارخ منظمة التجارة العالمية وذلك بسنه قوانين عبر إقليمية ينبغي أن تخضع لها جميع الدول وشركاتها وإلا حرمت من فرص التعامل معه. (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٢، ص ١٠)

أما السيد هيرفي دو شاريت وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، فقد بيَّن وجهة نظر فرنسا وأوروبا تجاه القوانين الأمريكية في عبارات واضحة، فبعد أن أشار في

البيان الذي ألقاه يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى أن التجارة الدولية هي عامل نمو قوي يُسهم منذ عام ١٩٤٥ إلى مدى بعيد في توسيع الاقتصاديات الصناعية وفي نجاح ما يُسمى بالبلدان الناشئة، قال:

"ولكن هنا أيضا يجب أن يكون لدينا قواعد للعبة يُعترف بها على الصعيد العالمي بهدف تطوير وتنظيم التبادل التجاري وكفالة نزاهته وتجنب السلوك الانفرادي. وأود أن أشير هنا إلى الأخطار التي تكمن في النزعة الانفرادية فوراء هذا المصطلح الفني يكمن خطر الإغراء بفرض قانون الأقوى على حساب الحوار والتفاوض. ولا يمكن أن تقبل فرنسا وأوروبا أن يسعى بلد واحد، حتى وإن كان أقوى البلدان إلى تنظيم التجارة العالمية وحده بقرارات لها تتخطى نطاق ولايته الوطنية. ومنظمة التجارة العالمية لا تسمح بذلك. ولا ينبغي لأحد أن يشك في صرامة رد الفعل الفرنسي والأوروبي في حالة التطبيق الفعلي لتلك التدابير". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٨، ص ٢٤)

وبنفس الوضوح جاءت عبارات نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية ايرلندا حول هذا القانون عندما خاطب الجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ حيث قال:

"إن الاتحاد الأوروبي قلق للغاية بشأن عناصر تجاوز الحدود الإقليمية التي تضمنها التشريع الأخير الذي أقرته الولايات المتحدة بشأن كوبا وإيران وليبيا، ويُعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد حقه وعزمه على الرد دفاعا عن مصالحه ضد الآثار المحتملة لتجاوز الحدود الإقليمية لهذا التشريع".

لقد وزعت الولايات المتحدة ورقة مليئة بالمغالطات لتبرر طلبها من الدول عدم تأييد مشروع القرار الذي تقدمت به الجماهيرية تحت هذا البند. فالولايات المتحدة تدعي بأنها تقصد من خلال قانون داماتو الضغط على الجماهيرية للاستجابة لقرارات مجلس الأمن التي من بينها دعوتها إلى تسليم المواطنين الليبيين اللذين يُشتبه بأن لهما علاقة بتفجير طائرة البانام لمحاكمتهما، وكذلك المساعدة على حرمان كل من الجماهيرية وإيران من مصدر الدخل الذي قد يُستخدم لتمويل الإرهاب الدولي، والحصول على أسلحة الدمار الشامل، على حد زعم الحكومة الأمريكية.

ومعلوم أن الجماهيرية لم تمتنع يوما عن محاكمة المشتبه في أن لهما ضلعا في تفجير طائرة بانام، ولا أريد هنا أن أخوض في تفاصيل هذه المشكلة، ولكنني أريد أن أقول باختصار إن الجماهيرية شرعت منذ البداية في محاكمتهما استنادا إلى أحكام اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ التي تنطبق على الحادثة، إلا أن الولايات المتحدة وشريكتها المملكة المتحدة، الطرفان في تلك الاتفاقية، أعاقتا هذه المحاكمة بعدم تعاونهما مع الجماهيرية. وقدمت الجماهيرية الكثير من المبادرات لإجراء المحاكمة إلا أن الشريكتين أحبطتا كل هذه المبادرات. وأمامنا الآن مبادرة تقدمت بها جامعة الدول العربية لإجراء المحاكمة تقضي بأن تتم محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي وفقا للقانون الاسكتلندي وبقضاة اسكتلنديين. وليس أمام هذه المبادرة من عائق إلا اعتراض الشريكتين، فهل لهما أن تعطيا فرصة لمجلس الأمن كي يُناقش هذه المبادرة، فنضع حدا لهذه المشكلة، ونضع حدا لمعاناة شعب يُقاسي بأكمله من العقوبات منذ خمس سنوات بسبب الخلاف على مكان محاكمة شخصين مشتبه أن لهما صلة بحادثة لوكربي، وأقول مشتبه بأن لهما صلة بحادثة لوكربي لم يقم الدليل عليها بعد؟ كما نضع حدا لمعاناة أسر الضحايا التي طالت بسبب تعنت بلدهم، واستخدام مأساتهم لأغراض سياسية تستهدف تركيع نظام أبى الركوع.

أما عن التعلل بالحرمان من مصدر دخل قد يستخدم لتمويل الإرهاب، ودون الخوض مرة أخرى في تفاصيل موقفنا من الإرهاب ومبادراتنا المختلفة التي حفلت بها سجلات الأمم المتحدة، فنحن نؤكد مرة أخرى أن يدنا ممدودة من أجل التعاون لمكافحة هذه الظاهرة التي كنا وما زلنا في مقدمة ضحاياها. ونريد أن نقول إن الاستمرار في ترديد هذه الاتهامات بهذه الطريقة التلقائية الفجة لن يخدم أي هدف.

وإذا كان خيال الولايات المتحدة قد صور لها أن هناك جهودا ليبية لتصنيع أسلحة الدمار الشامل، وأنها تريد بهذا القانون أن تعترض هذه الجهود حرصا منها على عدم انتشار هذه الأسلحة، فلتطلب من مجلس الأمن

تشكيل لجنة تفتيش تخضع لها كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل بشرط أن تقوم بتدمير أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل تجده هذه اللجنة في أية دولة من دول المنطقة وعندها فقط يتأكد العالم من هو الذي يقتني اسلحة الدمار الشامل ومن هو الذي شجعه ومن هو الذي ساعده على ذلك.

تضيف الورقة الأمريكية التي وزعت هنا على الوفود إلى هذه المبادرات ما زعمته بأن السلوك الليبي يُهدد بشكل مباشر الأمن القومي الأمريكي، وهو بالتالي تهديد واضح للمجتمع الدولي. ونعتقد أن هذا زعم فيه تجاوز كبير من كافة الوجوه، فمع إقرارنا بأن الولايات المتحدة دولة كبرى تلعب دورا كبيرا على المسرح الدولي، إلا أنها ليست المجتمع الدولي، ومع ذلك دعونا نبحث عن من يُهدد الأمن القومي للآخر.

نحن لا نناصب الولايات المتحدة ولا شعبها العداء؛ الولايات المتحدة هي التي تناصبنا العداء. نحن لم نُجمد أموالا أمريكية، ولم نحظر معاملات تجارية مع الولايات المتحده؛ هي فعلت كل ذلك بنا عام ١٩٨١. نحن لم نضرب مدنا أمريكية بقاذفات القنابل، ولم نقتل المدنيين العزل؛ الولايات المتحدة هي التي ضربت طرابلس وبنغازي وقذفتهما بالقنابل عام ١٩٨٦، وقتلت المدنيين العزل في جنح الليل وهم نيام. نحن لا نحيك المؤامرات ضد الولايات المتحدة وقيادتها؛ الولايات المتحدة هي التي تفعل ذلك؛ نحن لم نأت إلى سواحل الولايات المتحدة بأساطيلنا وقواتنا؛ الولايات المتحدة هي التي تفعل ذلك. فأي منا يُشكل خطرا على الأمن القومي للآخر؟ نحن أم الولايات المتحدة؟ وهل سلوكنا هو الذي يُشكل تهديدا للاستقرار الدولي بحيث يتعين تغييره؟

مثال آخر على التضليل الذي تقدمه الورقة الأمريكية عندما تذكر أن القانون يوفر مرونة في تنفيذ سياسة الأمم المتحدة، وقد يكون هذا أمرا ممكنا داخل الولايات المتحدة، إلا أنه يترك المجتمع الدولي في حيرة كبيرة عندما يقدم أحد أعضائه على الاتجار مع الأعضاء الآخرين، إذ عليه في هذه الحالة أن يستشير الولايات المتحدة أولا حتى يعرف موطئ قدمه. فهل هذه هي المرونة التي تتحدث عنها الورقة الأمريكية ... وإذا كانت المسألة لا تتعلق بحرية التجارة على ما تشير الورقة الأمريكية ... فبأي شيء تتعلق إذن؟ لسنا وحدنا الذين نراها تتعلق بحرية التجارة وإنما يراها كذلك المجتمع الدولي كله الذي نحن جزء منه. ونحن نرى بداية الاضطراب في العلاقات التجارية قد بدأت تأخذ طريقها بالفعل بما جعل الاتحاد الأوروبي يصوت لصالح القرار الكوبي.

ليست هذه أول مرة تصدر فيها الولايات المتحدة مثل هذه القوانين المخالفة لمبادئ القانون الدولي، وإن كانت هذه المرة أكثرها خطرا وأكبرها حجما وأوسعها نطاقا. فقد سبق لها أن فرضت في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ عقوبات شاملة ضد الجماهيرية من بينها تجميد الأموال وحظر التعامل التجاري معها، ومنع الطلبة الليبيين من الدراسة بها خاصة في التخصصات العلمية، كما فرضت تدابير اقتصادية قسرية ضد كوبا منذ أكثر من ٣٠ عاما وضد إيران، بل إن مراجعة سريعة لعلاقات الولايات المتحدة بغيرها من دول العالم توضح أن معظم دول العالم تعرضت لمثل هذه السياسات القسرية بغرض الإكراه السياسي والاقتصادي.

إن الجماهيرية وهي تعرض هذا البند، لا تحاول أن تصرف الأنظار عن أية مسألة على نحو ما تزعم الورقة الأمريكية. والجماهيرية مدركة لكل التزاماتها الدولية، وهي متمسكة بأحكام القانون الدولي، وهي حريصة على مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها، وهي ليست في مواجهة مع المجتمع الدولي على نحو ما تحاول أن تشيعه الورقة الأمريكية، فالذي في مواجهة مع المجتمع الدولي هو الولايات المتحدة، ولا أحد غيرها، لأنها هي التي انتهكت القانون الدولي لسنها قانونا يتجاوز حدود إقليمها بفرض عقوبات على شركات وأشخاص يتبعون دولا أخرى تعمل وتستثمر في الحاضر والمستقبل في الجماهيرية وفي إيران وفي كوبا. وقد رفض المجتمع الدولي هذه القوانين بعبارات صريحة.

والجماهيرية ليست في مواجهة مع المجتمع الدولي حتى بالنسبة لحادثة لوكربي، فقد نفذت كل ما هو مطلوب منها في قرارات مجلس الأمن، ولم يبق إلا محاكمة المشتبه فيهما على نحو ما أسلفت، ويؤيد مواقفها التي اتسمت بكثير من المرونة: جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغالبية أعضاء مجلس الأمن. وكون الولايات المتحدة استطاعت أن تنجح في تمرير قرار مجلس الأمن

بطريقة أو بأخرى، لا يعني أن الجماهيرية في مواجهة مع المجتمع الدولي. فالمشهد يتكرر هاهنا بوضوح أمامنا هذه الأيام.

إن القانون كان إجراء اتخذته الولايات المتحدة من جانب واحد، وبمعزل عن المجتمع الدولي، وهو موجه بالدرجة الأولى ضد بلدان لها مصالح حيوية حالية في الجماهيرية وإيران، كما أنه ينال مصالح حيوية لأي بلد يريد الدخول إلى هذه الأسواق في المستقبل، وهذا يؤكد بشكل قاطع أن الولايات المتحدة تصرفت بمفردها كي تضع المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع، وينفي أيضا ما تدعيه من تفضيلها للعمل بشكل جماعي، ولو أنها تفضل العمل بشكل جماعي لاستمعت إلى صوت العقل الذي جاءها من كل مكان عندما كان هذا القانون مجرد مشروع، أو لاستمعت للتحذيرات التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر.

إن تدابير اقتصادية قسرية وقوانين تتعدى حدود الولاية الإقليمية تُصدرها الولايات المتحدة الأمريكية بالمخالفة للمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، ولا تسمح بها منظمة التجارة العالمية، وتُلحق أضرارا بالغة باقتصاد الدول النامية، وبالمصالح الحيوية لكثير من البلدان المتقدمة، وتلقى رفضا جماعيا من المجتمع الدولي يجب أن ترفضها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعبارات صريحة واضحة حتى تمنع الفوضى التي تريد هذه القوانين نشرها في المجتمع الدولي، وحتى توقف الدمار الاقتصادي الذي تريد هذه القوانين أن تُلحقه به. ويجب أن نقول للولايات المتحدة بصوت واحد ودون تردد، هذا خطأ صارخ يجب إيقافه. فليست للولايات المتحدة سيادة تعلو على سيادة الدول، ولم يمنحها المجتمع الدولي تفويضا لتنظم بموجبه تجارة العالم. وهذا ما أرادته الجماهيرية ببساطة عندما طلبت إدراج البند الإضافي في جدول أعمال هذه الدورة، وهذا ما عكسته في مشروع القرار الذي يظهر بالوثيقة رقم (A/51/L.23).

إن مشروع القرار المعروض أمامكم لا صلة له البتة بالعقوبات المفروضة على الجماهيرية من قبل مجلس الأمن الدولي، وإنما ينصب على القوانين الانفرادية التي تصدرها دولة ما، وتفرض بمقتضاها عقوبات على شركات أو أشخاص تابعين لدول أخرى، وهذا ما يتضح بجلاء من الفقرة التنفيذية الثانية من مشروع القرار وهو لا يشير إلى حادثة بعينها، ولا إلى دولة بذاتها، وإنما يدعو إلى إنكار هذه الظاهرة بصفة عامة أيا كانت الدولة التي أصدرت تلك القوانين، متقدمة كانت أم نامية، وكبرى كانت أم صغرى.

ومشروع القرار هذا لا يحاول الدفاع عن مصلحة خاصة بقدر ما يحاول الدفاع عن مبادئ قطاع كبير من الدول المتقدمة والنامية على السواء، أي أنه يحاول الدفاع عن مصالح عامة للمجتمع الدولي، يتكلم عن مبادئ ولا يتكلم عن التفاصيل. ويحول بيننا وبين الاضطراب والفوضى التي توشك أن تحدثها القوانين الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتفرض تدابير اقتصادية قسرية، أي أنه يحاول مواجهة القرارات الانفرادية التي بدأت تُشكل خطرا على المجتمع الدولي في مجالات متعددة، وإن القول بغير ذلك مجاف للحقيقة ولنصوص مشروع القرار المعروض أمامكم.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم ليس مشروعا ليبيا، إنه قرار المجموعة الدولية ويجب أن يحظى بكامل الدعم حتى لا نقول " أكلنا يوم أكل الثور الأبيض".

السيد بوهايفسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما نعلم جميعا، فإن عدم جواز استخدام التدابير القسرية الاقتصادية أو غيرها من التدابير القسرية التي تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة، أو التشجيع على استخدام تلك التدابير، كوسيلة للقهر السياسي والاقتصادي، مُجسَّد في الوثائق الأساسية لهذه المنظمة؛ وفي المقام الأول ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وعدد من قرارات الجمعية العامة.

وعلى الرغم من أن اللجوء إلى تدابير انفرادية للإكراه الاقتصادي لا يجيزها المجتمع العالمي ابتغاء تحقيق مكاسب سياسية كان محل الاستنكار مرارا في أعلى المحافل الدولية، بما فيها تلك التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة، فإننا نلاحظ بأسى أن هذه الممارسة لا تزال موجودة في مستودعات الأسلحة السياسية لبعض

الدول، تستخدمها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتستخدمها في حالات معينة من أجل ما يُسمى بالدعم المادي لمطالب إقليمية مباشرة.

ولهذا السبب فإن وفدي يعتقد بقوة بأنه ينبغي عدم معالجة هذه المشكلة بوصفها مشكلة لا تتعلق إلا بالبلدان النامية. إذ أنها على نفس الدرجة من الحدة بالنسبة للدول التي حصلت على السيادة حديثا، والتي تشهد اليوم فترة معقدة، ومؤلمة جدا في بعض الأحيان، فترة تحقيق تقرير المصير وإنشاء نماذجها الخاصة للتنمية الوطنية.

وهذه العملية تصاحبها صعوبات اقتصادية موضوعية تنشأ عن الخصائص المصاحبة للانتقال إلى اقتصاد قائم على السوق. ومن الواضح تماما أن هذه البلدان تصبح خلال هذه الفترة سريعة التأثر بصورة خاصة بتدابير الإكراه الاقتصادي الخارجية التي تتخذها دول أقوى اقتصاديا، ولا سيما البلدان التي ترتبط بها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بأواصر سياسية واقتصادية قوية. ونرى أن الأساس الايديولوجي ومصدر هذه السياسات فيما يتصل بدول حديثة العهد بالاستقلال هما احجام بعض الدوائر السياسية عن مراعاة مسار التاريخ الموضوعي وحقائق العصر الواقعة.

وباسم وفد بلدي اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على أن هذه السياسة ليست أمامها فرصة للنجاح وأنها تعرض للخطر السلم والاستقرار في البلدان والمناطق ذات الصلة. ولهذا، فإننا ندعو إلى الاستبعاد الكامل وغير المشروط لتدابير الإكراه الاقتصادي من ترسانات السياسة الخارجية لجميع الدول، بغض النظر عما إذا كانت كبيرة أو صغيرة. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان أن تبقى كل الدول وفية للالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاقات محددة على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى - عندما تبزغ أشكال جديدة من التعاون الدولي وعندما توجد زيادة ملحوظة في العولمة وفي ترابط الأنشطة الاقتصادية، وتحرير التجارة، والتعاون النشط في مجال العلم والتكنولوجيا وتدفق الأموال والخدمات - فإن من الضروري وقف استعمال العلاقات الاقتصادية التي تستهدف الإكراه السياسي والاقتصادي. ولهذا ثمة حاجة ملحة إلى إنشاء آلية فعالة في إطار منظومة الأمم المتحدة تعالج على نحو واف بالغرض المشاكل الناشئة التي لم تواجهها حتى الآن سواء فرادى الدول أو المجتمع العالمي ككل.

ومما يؤسف له أن الممارسة القائمة توضح أن التأثير الايجابي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية على آفاق السلم والأمن لا يمكن اعتباره مطلقا، نظرا إلى أننا نستطيع التذكير بالعديد من أمثلة المواجهات، بما في ذلك المواجهات العسكرية، بين الدول المترابطة اقتصاديا. وكما هو معروف جيدا فإن الاعتماد الاقتصادي الخارجي يصل إلى مستوى حاسم وحد معين قد تبدأ الدول بفقدان سيادتها إذا ما تم تجاوزهما.

وطبقا لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنسيق التعاون الدولي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فإنه لا سبيل لديه للتدخل بفعالية في المشاكل العالمية الجديدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية العالمية. ونحن نرى، مرة أخرى، أن المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتصل بضرورة قيام تعاون وثيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، لم تنفذ على النحو الكامل. ولذا، فإن ما نحتاجه اليوم هو إنشاء آلية ملائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة، تحمي السيادة الاقتصادية للدول الأعضاء.

ونرى أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف، كما أتيح لنا أن نعلن في وقت سابق أمام هذه الهيئة، يمكن أن تتمثل في تنفيذ اقتراح بإنشاء مجلس للأمن الاقتصادي، وهو الاقتراح الذي تقدم به رئيس أوكرانيا، ليونيد كوتشما، في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تبادل الآراء في هذا الاقتراح، الذي يمكن أن يكون نقطة انطلاق جيدة لإنشاء آلية مناسبة. وفي رأينا أن هذا المجلس يمكن أن يضطلع بدور "مركز الأعصاب" متخذا أهم القرارات المتصلة بتلبية الاحتياجات التنفيذية ومضطلعا بالدراسة المعقدة للمسائل المتصلة بالأمن الاقتصادي للبلدان وحتى لمناطق بأكملها. ومجلس الأمن الاقتصادي، مثلما يمكن أن يسمي هذا الجهاز المقترح، يستطيع أن يسهم - بصفته تلك - إسهاما كبيرا في التقيد بالمبادئ الأساسية لاحترام الاستقلال الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،

والإزالة التامة لاستخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة للاكراه السياسي والاقتصادي.

ولقد اضطلعت الأمم المتحدة بجهود عديدة لإنشاء نظام اقتصادي جديد. وما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا كنا نسعى إلى إقامة نظام اقتصادي جديد حقا، وهو الهدف الذي لا يمكن فصله عن هدف تعزيز الأمن الاقتصادي لكل الدول الأعضاء، وإذا كنا نريد أن نضمن المزيد من تنفيذ مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أن المبادرة التي اتخذها وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والتي تقترح على الجمعية العامة اعتماد مشروع قرار بعنوان "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي" مبادرة حسنة التوقيت. فهي تسمح لنا بمعالجة مسألة التدابير الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية على نحو شامل وموضوعي.

وإن عدم جواز فرض الجزاءات الانفرادية بموجب القانون الدولي، أمر يعترف به المجتمع الدولي بصورة موحدة. وإن اعتماد التدابير الاقتصادية القسرية لا يقع إلا ضمن ولاية الأمم المتحدة في حالات خاصة تنطوي على تهديد للسلام أو خرق له. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من المبادئ ذات الصلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة توفر أساسا راسخا لأن تعوض المنظمة عن استخدام الجزاءات الانفرادية من جانب فرادى الدول.

ووفقا لقرارات الجمعية العامة، فإن التدابير القسرية الانفرادية تنتهك مبادئ عدم التدخل بشتى أنواعه في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى وكذلك في مجال ممارسة الدول لحقوقها السيادية. وفي هذا الصدد، فإن إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، المعتمد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية المعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، ينصان على

"أنه ليس لأي دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير، اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر، للضغط على دولة أخرى بقصد اجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية". (القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩)، المادة ٣٢)

وإن إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها يمضي فينص على أن هذه التدابير لا يمكن استخدامها "للحصول منها على أية مزايا" من دولة أخرى. (القرار ٢١٣١ (د - ٢٠) الفقرة ٢).

وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة استنكرت في مناسبات عديدة القسر الاقتصادي الانفرادي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. والقرار المعنون "التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية" الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتيها الرابعة والأربعين والخمسين مثال بارز من سلسلة ردود فعل الأمم المتحدة على هذه الإجراءات غير القانونية.

إن فرض تدابير اقتصادية قسرية والموافقة على تشريع محلي من أجل التصعيد الأفقي لهذه الأعمال بما له من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية يتناقضان مع القانون التجاري الدولي الراسخ. بما في ذلك أنظمة منظمة التجارة العالمية.

وقامت الولايات المتحدة بفرض مختلف أشكال التدابير الاقتصادية القسرية ضد ٧٩ بلدا أجنبيا في الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٩٢. وتبين هذه الإحصائية أن الولايات المتحدة تلجأ إلى هذه التدابير الانفرادية أكثر من أي دولة أخرى بفرق كبير. وقد اتخذت مؤخرا هذه التدابير الأمريكية الانفرادية أبعادا خطيرة. إن قيام الولايات المتحدة بسن قوانين جديدة تخالف مبدأ إقليمية القوانين الوطنية يؤثر إلى حد كبير على سيادة دول أخرى وعلى المصالح المشروعة للشركات والأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية. وأبرز التدابير في هذه الفئة الجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة مؤخرا على أطراف ثالثة تستثمر في كوبا وليبيا وإيران، أو تتعامل معها.

فقد فرضت الولايات المتحدة أو فرضت مرة أخرى سلسلة من الجزاءات الرسمية على جمهورية إيران الإسلامية في الثمانينات والتسعينات، وكانت تشمل معظم

الجزاءات الملغاة بموجب الإعلان الموقع بين البلدين في عام ١٩٨١. وخلال هذه الفترة، فإن الجهود التي بذلتها إيران للنهوض بالسلم والأمن في المنطقة ومساعيها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي واجهت بصورة ثابتة أعمالا تخريبية علنية وسرية من جانب الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة ماضية دون توقف بجهودها لإقناع دول أخرى باتخاذ تدابير مماثلة ضد إيران، وفي معظم الحالات عن طريق تلفيق عدد من الادعاءات التي لا أساس لها لتبرير فرضها للإجراءات الانفرادية.

ومن حسن الطالع أن المجتمع الدولي قد أظهر تحمله لمسؤوليته ووعيه باتخاذه موقفا حازما تمثل في رفض تطبيق تشريع محلي سنته الولايات المتحدة تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية. لقد اعتبر الاتحاد الأوروبي أن تطبيق تشريع الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية لا يرتكز على أي أساس في القانون الدولي. وفي جلسة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قررت هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بناء على طلب الاتحاد الأوروبي، إنشاء فريق خاص من الخبراء لدراسة توافق إجراءات الولايات المتحدة الأخيرة ضد كوبا مع القواعد التي تحكم تلك المنظمة ومع عدة أحكام واردة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

ودعا وزراء خارجية حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ في اجتماعيهم السنويين المعقودين في عام ١٩٩٦ إلى القضاء فورا على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية التي لها أثر سلبي يتجاوز الحدود الإقليمية في تنمية البلدان النامية والتي تقوض المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والتدفق الحر للتجارة والاستثمار. وقد اتخذ الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة المؤتمر الإسلامي مواقف مماثلة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن قيام جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الكبرى التي عقدت مؤخرا بالنظر في هذه المسألة الحيوية إنما يبين بجلاء طابعها المتعدد الأبعاد الذي له أثر ضار على جميع البلدان وعلى الاقتصاد العالمي ككل.

وفي الختام، إن وفدي بينما يعتقد أنه يمكن إدخال تحسين كبير على مشروع القرار (A/51/L.23) المعروض علينا، يطلب إلى الدول الأعضاء اعتماده بالاجماع. وهي إذ تفعل ذلك ستبين للعالم الخارجي استمرار التزام المجتمع الدولي والجهود التي يبذلها نحو تحقيق الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد حسن (العراق): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى وفد الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة لمبادرته بإدراج هذا البند الهام على جدول أعمال الجمعية العامة، بعد أن أدى اللجوء المتزايد للإجراءات القسرية الاقتصادية، كوسيلة للاكراه السياسي والاقتصادي، إلى زيادة التوتر في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية وبما يعرض للخطر السلم الدولي.

لقد نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن مقاصد الأمم المتحدة إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ مساواة الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير. كما عهد الميثاق إلى الجمعية العامة بوظائف أساسية منها إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة. وانطلاقا من هذه المسؤولية فإن الجمعية العامة مطالبة بأن تنظر في أي إجراء يتخذ على الضد من هذه المبادئ ودراسة السبل الكفيلة بالرد عليه. لقد أوضحت التجربة العملية أن الإجراءات القسرية الاقتصادية هي سلاح بغيض. ولا يمكن أن يثني الشعوب عن حقها الثابت في مواصلة خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالمقابل، أثبت هذا السلاح فعاليته في إيذاء المدنيين الأبرياء وتعطيل التنمية في الدول المستهدفة وشركائها التجاريين، ونشر بذور عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم، إضافة إلى انتهاكه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبالذات مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحق الأمم في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية، وحقها في التنمية والمشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية المستندة إلى المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

إن الإجـــراءات الاقتصاديـــة القسرية ســـواء منها ما فرضته دولة معينة بقانون فردي، أو من خلال استغلال نفوذها في الآليات المتعددة الأطراف، أنما تعبر عن سياسة قصيرة النظر ولا تقود إلى شيء. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن الدول التي تلجأ إلى الإجراءات الاقتصادية القسرية الفردية كأداة للإكراه السياسي والاقتصادي تحاول دائما أن تعطي لهذه الإجراءات غطاء من الشرعية من خلال تحويلها إلى إجراءات متعددة الأطراف. وهذا الأمر حصل مع العراق ويحصل مع كوبا حيث تستمر محاولات فرض نظام للعقوبات متعدد الأطراف عليها. كما أن قانون داماتو يتحدث في قسمه الرابع المعنون "النظام متعدد الأطراف" عن إدماج الإجراءات الفردية القسرية في نظام متعدد الأطراف للعقوبات.

يمر العالم اليوم بتحولات متسارعة. فهناك من جانب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي متمثلا بالغالبية العظمى من أعضاء المنظمة الدولية والهادفة إلى إعلاء سلطة القانون وبناء عالم يسوده العدل والرفاه والحقوق المتساوية للجميع. وهناك من جانب آخر القلة التي يدفعها غرور القوة ونزعة التسلط إلى اعتبار نفسها فوق القانون ولا تتورع عن تسخير كل الآليات الممكنة خدمة لمصالحها. والمطلوب من الأكثرية أن تنبه القلة إلى خطأ هذا التوجه. ومشروع القرار الذي قدمته الشقيقة ليبيا هو محاولة في هذا الاتجاه.

ختـــاما، لقـــد أدت الإجـــراءات القسرية المفروضة على العـــراق إلى عـــدم دفع مستحقاتنا للمنظمـــة الدولية وفقدنـــا حق التصويـــت ولو كان لدينـــا حق التصويت لصوتنا لصالـــح مشروع القرار المعنون "إنهاء التدابير الاقتصاديـــة القسريـــة كوسيلـــة للإكـــراه السياسي والاقتصادي" والمعروض بالوثيقة A/51/L.23.

السيد نونييز موسكيرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن موقف كوبا بشأن التدابير الاقتصادية القسرية من جانب واحد ضد البلدان النامية معروف على نطاق واسع، مثل رأي المجتمع الدولي، كما عبر عنه في العديد من الصكوك الدولية وقرارات الجمعية العامة.

ورغم أنه قد قيل على نحو ملطف إن الحرب الباردة قد انتهت، فإننا لا نزال نعيش وسط نظام دولي تواصل فيه الدولة العظمى اقتصاديا وسياسيا، مستفيدة من موقفها المسيطر، تطبيق تدابير اقتصادية قسرية انفراديـــة ضد البلدان الناميـــة. ولا يرجع ذلك إلى الخطر الذي تسببه تلك البلدان على الأمـــن الوطنـــي لتلك الدولة كما يزعـــم عادة، ولكن بسبب نيتهـــا الواضحـــة لفرض أهداف معينة لسياستها الخارجية على تلك البلدان.

ورغم أن هذه الحقيقة معروفة جيدا، فإننا يجب أن نؤكد مرة أخرى أن فرض هذه الأنواع من التدابير من جانب بلد واحد ضد آخر انتهاك واضح للقانون الدولي، وهو يمس مساسا خطيرا بمبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل بمختلف أشكاله في الشؤون الداخلية للدول. وعلاوة على ذلك، يتناقض التنفيذ من جانب واحد لهذه التدابير من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى التي تحكم العلاقات فيما بين الدول، مثل إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي كل من الإعلانين، يسلم المجتمع الدولي بأنه ليس من حق أية دولة أن تتدخل، مباشرة أو غير مباشرة، لأي سبب مهما كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى، وبأنه ليس من حق أية دولة أن تستعمل أو تشجع على أن تستعمل تدابير اقتصادية وسياسية أو أي نوع آخر من التدابير لقسر دولة أخرى من أجل حرمانها من ممارسة حقوقها السيادية أو من أجل تحقيق مزايا منها من أي نوع.

وإن تطبيق التدابير المشار إليها في مشروع القرار الذي عرضه اليوم وفد الجماهيرية العربية الليبية لا يمثل هجوما على هوية الدولة المعنية وعلى عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية فحسب ولكنه يؤثر أيضا على مجالات حساسة أخرى مثل قدرة الشعوب التي تعاني من هذه السياسات المتخذة من جانب واحد على التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها.

وفي هذا الصدد قررت لجنة حقوق الإنسان ذاتها أن تطبيق تدابير اقتصادية قسرية من جانب واحد يترتب عليه أثر سلبي على المؤشرات الاجتماعية والإنسانية في

البلدان النامية، ويمنع الشعوب الخاضعة لهذه التدابير من التمتع الكامل بحقوقها.

وعلاوة على ذلك، وصف الفريق العامل للخبراء الحكوميين بشأن الحق في التنمية التابع للجنة حقوق الإنسان تطبيق التدابير القسرية بأنه حجر عثرة على طريق تنفيذ الحق في التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٧/١٩٩٤، أبلغ الأمين العام تلك الهيئة، في تقريره الوارد في الوثيقة E/CN.4/1995/43، بأن تطبيق تدابير قسرية من جانب واحد لا يتفق مع مبدأ التعاون الدولي، وتترتب عليه آثار ضارة باقتصادات البلدان النامية التي تعاني من هذه التدابير ويشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان الأفراد والمجموعات والشعوب المتضررة.

وأيضا تبين قرارات الجمعية العامة ٢١٥/٤٤ و ٢١٠/٤٦ و ١٦٨/٤٨ و ٩٦/٥٠، بشأن التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترفض تطبيق التدابير الانفرادية.

ولهذا، يرى وفد كوبا أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي لها أن تكون قلقة قلقا عميقا لإصرار دولة من بينها على التطبيق من طرف واحد لتلك التدابير، مناقضة بذلك عمدا وعلى نحو متكرر المبادئ والقواعد والصكوك الدولية السابق ذكرها.

ومن الحري أن يكون ذلك القلق أكبر بالنظر إلى ما يبدو أنه مجموعة جديدة من التدابير الاقتصادية القسرية، تطبقها نفس تلك الدولة العضو وهي ليست موجهة ضد الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد المتضرر فحسب ولكن أيضا ضد سيادة دول ثالثة.

وإن إعلان الولايات المتحدة لقوانين مثل قانون الجزاءات الخاص بإيران وليبيا لعام ١٩٩٦، وهو القانون الذي أثار تجاوزه للأراضي الإقليمية رد فعل دوليا واسعا كما شهدنا في المناقشة العامة للجمعية بشأن هذه المسألة، يبدو أنه يبشر بالاقتراب من حقبة تبذل فيها محاولات لحكم العالم من الكونغرس في واشنطن.

إن سن ما يسمى بقانون داماتو - كينيدي الذي يفرض جزاءات على مستثمرين أجانب في العراق وليبيا، بصرف النظر عن جنسياتهم أو عن نطاق سلطة الشركات التي قد يعملون من أجلها، بغرض منع زينك البلدين من مواصلة تطوير صناعتهما النفطية، مجرد من أي تبرير أخلاقي أو قانوني، من حيث دوافعه السياسية والوسائل المقررة لإنفاذ هذه النزوة لكونغرس الولايات المتحدة.

وعلى عتبة الألفية الجديدة، فإن اتخاذ تدابير قسرية من طرف واحد تتجاوز الحدود الإقليمية يشكل خطرا جديا آخر على عالمنا الذي يزداد تكافلا. والمخاطر التي تترتب على قرار بلد واحد - مهما كان البلد قويا - وهو القرار المتخذ من طرف واحد للاحتفاظ بالحق في القيام لأسباب لا تمت إلى المسائل التجارية بصلة على الإطلاق، بتقويض الهيكل التجاري المتعدد الأطراف الذي أنشئ مؤخرا لدى اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية، يجب أن يواجهها ويقاومها المجتمع الدولي على النحو المناسب. وبالمثل، فإن الأثر الذي تخلفه تلك السياسة على أرواح أكثر الشعوب وقطاعات السكان ضعفا في البلدان المتضررة يجب ألا تتغاضى عنه هذه المنظمة.

فلجميع هذه الأسباب، ستصوت كوبا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.23.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/51/L.23.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. واسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد هوي (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على رفضه محاولات تطبيق القوانين الوطنية على أساس يتجاوز الحدود الاقليمية. ونحن نرفض أيضا محاولات أي بلد لحمل الآخرين على الامتثال لتدابير تجارية من طرف واحد. ونحن نؤكد أن التدابير القسرية الدولية لا يمكن

فرضها على الدول إلا عن طريق مجلس الأمن وتحت سلطته، وفقا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نود أن نأتي على ذكر القانون الذي ينص على تطبيق جزاءات قانونية على شركات وأفراد خارج ولايته القضائية الوطنية، بما في ذلك الأحكام الموضوعة لثني شركات بلد ثالث عن الاتجار مع بلدان معينة أو الاستثمار فيها. والتدابير من هذا النوع تنتهك المبادئ العامة للقانون الدولي وسيادة الدول المستقلة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا حقه في الرد على النحو المناسب على أية تدابير تتجاوز الحدود الإقليمية، وتبدو مناقضة للقانون الدولي. ومع ذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يميز تمييزا ثابتا وواضحا بين التدابير التي تفرضها فرادى الدول من طرف واحد والتدابير التي تتخذ وفقا لسلطة مجلس الأمن الكاملة، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبناء عليه، توصل الاتحاد الأوروبي إلى استنتاج بأنه لا يستطيع تأييد نص المشروع، وأنه سيمتنع عن التصويت الذي يوشك أن يجرى.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التصويت الذي ستقوم به تركيا على مشروع القرار A/51/L.23 لا يتعلق في أي طريقة بأي موقف أو سياسة يعتمدهما البلد الذي يقوم بعرضه. وينبغي ألا يفسر تصويتنا بأنه إعراب عن أي موافقة على هذا الموقف أو السياسة للبلد الذي يقوم بتقديم مشروع القرار، أو تأييد لهما. ولا ترتكز تركيا في تصويتها إلا على معارضتها لممارسة تجاوز الحدود الإقليمية - بعبارة أخرى أية ممارسة توسع تطبيق قانون أحد البلدان خارج ولايته القضائية. وإن تطبيق التدابير التي تتجاوز الحدود الاقليمية لا يخالف القانون الدولي فحسب، ولكن له أيضا تأثير سلبي على المصالح الاقتصادية للبلدان الثالثة وعلى التدفق الحر للتجارة الدولية.

ويرى وفد بلدي أن التدابير الاقتصادية القسرية لا يمكن فرضها إلا عن طريق الأمم المتحدة وفقا لميثاقها. وتصويتنا لصالح مشروع القرار المعروض علينا هو لمجرد إظهار هذه الاعتبارات.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة ليبيا التي ما انفكت تخدع الآخرين طيلة سنوات بتقديمها الدعم المالي والمادي إلى الإرهاب الدولي، تقف الآن أمام الجمعية العامة ساعية إلى تصوير نفسها ضحية للجزاءات الدولية. والواضح أن هدفها يتمثل في تخفيف الضغط الذي يمارسه مجتمع الأمم ضدها على سلوكها غير المقبول. وينبغي أن نبقي في بالنا هذا السياق الأوسع نطاقا فيما ننظر في مشروع قرار ليبيا A/51/L.23 بشأن "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للاكراه السياسي والاقتصادي".

وتود ليبيا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعتقد أن مشروع القرار هذا هو عن التجارة الحرة وحق الدول في اختيار أنماط التنمية الاقتصادية الخاصة بها. وهذا ليس صحيحا. فهو يرمي إلى صرف الانتباه عن رفض ليبيا المتعنت للامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢)، و ٧٤٨ (١٩٩٢)، و ٨٨٣ (١٩٩٣). وقد فرض اتخاذ هذه القرارات كون ليبيا معنية بتفجيرين إرهابيين لطائرتين مدنيتين هما - طائرة بان آم ذات الرحلة ١٠٣ وطائرة يو تي آي ذات الرحلة ٧٧٢ - واستمرار دعمها للإرهاب الدولي.

وتسعى ليبيا، بعرضها مشروع القرار هذا، إلى الخروج من العزلة الدولية التي فرضها عليها المجتمع العالمي، وإلى إضفاء بعض الشرعية على حملتها لإنهاء الجزاءات المتعلقة بالإرهاب، بما في ذلك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وهذه الجزاءات التي تم استعراضها مؤخرا جدا في هذا الشهر تركت على حالها دون تغيير بعد ١٤ استعراضا متتاليا لها. ويجب عدم تشجيع ليبيا على الاعتقاد أن أي شيء أقل من الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن يمكن أن ينهي مواجهتها مع المجتمع الدولي.

ونعتقد أنه من الخطأ أن تكافئ الجمعية العامة ليبيا على مواصلة تحديها للأمم المتحدة بتأييد مشروع القرار هذا. ولهذا السبب، ستصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار، ونحث الآخرين على أن يفعلوا الشيء نفسه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.23.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنغولا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النيجر، عمان، باكستان، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سنغافورة، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، تركيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة، أوزبكستان.

الممتنعون:
ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، اكوادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، موناكو، منغوليا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة.

اعتُمد مشروع القرار A/51/L.23 بأغلبية ٥٦ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٧٦ عضوا عن التصويت (القرار ٢٢/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سأعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات في معرض تعليل التصويت. وأود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة هاملتون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/51/L.23 لأن مشروع القرار لا يميز بوضوح بين التدابير التي تفرضها من جانب واحد الدول فرادى والتدابير التي تُتخذ إعمالا لقرارات مجلس الأمن بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد أوضحت استراليا، في هذا المحفل ومحافل أخرى، معارضتها للتشريعات الوطنية التي تسعى إلى فرض جزاءات تتجاوز الحدود الإقليمية، تقرّر من جانب واحد، على شركات وأفراد تابعين لبلدان الغير.

السيد باولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تغتنم نيوزيلندا هذه الفرصة للتأكيد مجددا على معارضتها الطويلة العهد لتطبيق التشريعات الوطنية التي تتجاوز الحدود الإقليمية. إن أية محاولات من جانب بلد لتقييد حرية شركات تابعة لبلدان الغير في التجارة مع أي دولة أخرى أو في الاستثمار في دولة أخرى نعتبرها غير مقبولة على الإطلاق وتشكل انتهاكا للمبادئ القانونية الدولية. وقد سبق أن أوضحت نيوزيلندا موقفها بشأن هذه القضية في الجمعية العامة خلال هذه الدورة.

وإذ قلنا ذلك فإنه لا يمكن أن نؤيد أي محاولة من جانب بلد لأن يتحدى في الجمعية العامة جزاءات كانت قد فُرضت عليه بمقتضى ميثاق المنظمة. إن هذه الجزاءات، بوصفها تدابير فرضها مجلس الأمن، تتمتع بالشرعية الكاملة وتتطلب دعم عضوية المنظمة. وهذا هو الفارق الواضح بينها وبين التدابير الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية المشار إليها توا.

إن مشروع القرار لا يفرق بوضوح كافٍ بين هذين المفهومين. ولهذا السبب لم تتمكن نيوزيلندا من تأييد مشروع القرار ولهذا امتنعت عن التصويت الذي أجري توا.

السيد جانسِن (كنـــدا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): امتنعت كندا عن التصويت على القرار الذي اتخذته الجمعية توا. وقد اتخذت كندا موقفا قويا ضد التدابير التي لها أثر يتجاوز الحدود الإقليمية والتي تسعى إلى تقييد حرية بلدان الغير في الاستثمار والتجارة. وفي حين يدعو القرار الذي نظرنا فيه توا إلى إلغاء القوانين الانفرادية التي تتجاوز الولاية الإقليمية التي تفرض جزاءات على دول أخـــرى، فإنه لا يوضح الفارق الأساسي بين التدابير التي تـُتخذ بالسلطة الكاملة لمجلس الأمن ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والتدابير التي تفرضها الدول فرادى من جانب واحد. ونتيجة لذلك لم نتمكن من تأييد هذا النص.

السيد دلاميـني (سوازيلنـد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اختار وفدي أن يمتنع عن التصويت ونود أن نعلل سبب امتناعنا عن التصويت. إن هذا لا يعني أننا نوافق على أن يكون لأي دولة الحق في إكراه دولة أخرى على تحقيق أغراضها. ولكن في هذا السياق اخترنا أن نلتزم بسياستنا.

إن مملكة سوازيلند تؤمن بسياسة حسن النية ولذلك سنلتزم بتلك السياسة. لكن إذا تعرض أخ أصغر للضرب من أخ آخر واستجار بأخيه الأكبر فإن هذا لا يعني أن الأخ الأكبر من حقه أن يركل الأخ الأصغر. ونعتقد، وفقا لما جاء في الكتاب المقدس أنهم مباركون من يـُغدر بهم عندما يتحاربب شعبان.

ونحن في سوازيلند نعتقد أنه عندما تكون هناك خصومة بين طرفين معينين، ينبغي لنا أن نفتح بيوتنا ونستمع إلى الطرفين ونفصل في الخصومة. ولهذا رأينا اليوم أنه ينبغي لنا أن نمتنع لأننا نبحث عن طريق يمكن به للأطراف التي قد تـُضار هنا أن تعيش في نهاية الأمر كأشقاء وكأعضاء في الأمم المتحدة. وفيما عدا ذلك فإن امتناعنا عن التصويت لا يعني التغاضي بل يعني أننا ينبغي أن نجلس معا وأن نناقش الموضوع ونصبح أصدقاء وأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد دي روخاس (فنزويـــلا) (ترجمـــة شفويـــة عن الاسبانية): صوتنا مؤيدين للقرار لأننا نوافق على العناصر الرئيسية التي يتضمنها.

بيد أننا كنا نود أن نرى منطوق القرار وقد تضمن إشارة مماثلة لتلك الإشارة الواردة في الديباجة المتصلة بضرورة تعزيز تطوير العلاقات الودية بين الأمم والتعاون في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ونعتقـــد أن الفقرة ١ من المنطوق لا يمكن أن تـُفهم إلا في سياق امتثال الدول الكامل للالتزامات التي دخلت فيها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الديمقراطية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد هاجايندي (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأتوخى الإيجاز. طلبت الكلمة لكي أعرب بصوت عالٍ وبوضوح عن الأسباب التي دعت وفدي إلى التصويت تأييدا لهذا القرار.

أولا، إن بوروندي من حيث المبدأ تعارض أي تدبير يـُلحق الضرر بغير حق بسكان أي دولة تحت أية ذريعـــة. وثانيا، أود أن أغتنم هـــذه الفرصة لكي أذكـّر المجتمـــع الدولي بأن بلدي يعاني من حصار اقتصادي غير إنسانـــي وغير شرعـــي وغير عـــادل تفرضه دول مجـــاورة بحجة السياســـات الداخليـــة لبلـــدي - وهي مسألة لم تعد ذات بال.

ويعتقـــد بلـــدي أنه ليست لديه دروس في الأخلاق أو الديمقراطية يعلمها لأي دولة أخرى. فنحن، شأننا شأن الكثير من البلدان الأخـــرى، منهمكون فـــي محاولة إيجاد الاستقرار السياسي والديمقراطي، وأن تخريبنا اقتصاديا لن يساعدنا على تحقيق الهدف النبيل، هدف السلم والأمن الدائمين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلـــم الأخير في تعليل التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان فيما يتعلق بالبند ٢١ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

وأود أن أبلغ الأعضاء أنه، في ضوء العدد المتوقع من مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال واحتمال الحاجة إلى إجراء مشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء، سيكون الموعد النهائي لتقديم مشاريع قرارات في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال يوم الثلاثاء، الموافق ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وأود أيضا أن أذكر الممثلين بأنه إذا ترتبت على مشروع قرار آثار في الميزانية البرنامجية، فمن اللازم إتاحة وقت إضافي ليعد الأمين العام بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة إلى وقت كاف لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار قبل أن تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأنه.

وبالتالي أحث الأعضاء الذين يعتزمون تقديم مشاريع قرارات في إطار البند ٢١، والذين لم يفعلوا ذلك بعد، أن يقدموها في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال الموعد النهائي المحدد بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠